المجتمع المدني والديمقراطية
مقاربة تحليلية في ضوء
التجربتين السياسيتين الغربية والعربية

د. علي عباس مراد*

مقدمة :

اجتاحت المجتمع الانساني ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تحولات كبرى بلغ من عمقها واتساع نطاقها ، ما يجعلها جديرة بوصف " الثورة العالمية " وبخاصة بعد ان امتدت آثارها لتطال كل أوجه الحياة وعناصرها، محدثة فيها تغيرات جذرية شاملة .

وفي الإطار الاجتماعي – السياسي ، اتخذت هذه التحولات صورة مد ديمقراطي ، اجتمعت كل قوته في موجه كبرى جارفة ، رأى فيها "هنتنجتون " "الموجة الثالثة " للتحول السياسي الديمقراطي التي تجتاح العالم ، موسعة النطاق الجغرافي – السياسي للأفكار والنظم القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية المدنية والسياسية ، على حساب الأفكار والنظم الاستبدادية ،التي تتجاهل هذه الحقوق والحريات الأساسية أو تعترف بها شكلياً وتنتهكها علي المستوى العملي [1] ، فكان ذلك مدخلاً لحدوث ما أسماه السيد يسين "انتقال حاسم من الشمولية والتسلطية الى الديمقراطية "[2]

ولأن الثورة العالمية وتحولاتها ومدها الديمقراطي ، حدثت في سياق الصراع بين المعسكرين الرأسمالي الديمقراطي والاشتراكي الاستبدادي ، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية علي استغلال ظروف هذا الصراع ومحصلاته، لتصادر مقدمات تلك الثورة الديمقراطية العالمية ونتائجها لصالحها أساساً ، ولصالح النظم الرأسمالية الغربية استلحاقاً ، جاعلة منها بداية قيام نظام عالمي جديد أعلن الرئيس الأمريكي بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1991/9/23 ، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفضل الأول في خلقه وتعزيز اتجاهاته ، وكرر الرئيس كلنتون عام 1992 تأكيد المسؤولية الأمريكية عن تعزيز الديمقراطية ، وجعل ذلك القضية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية .وهو ما كان استكمالا لمسيرة سابقة ، أعلن فيها الرئيس كارتر ، أن حقوق الانسان ركن أساسي في سياسته الخارجية ، بينما طالب الرئيس ريغان بحملة عالمية "من أجل الديمقراطية "

---

* استاذ العلوم السياسية المشارك ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا

وفـــي الطرف الآخر من العالم فان دول عدم الانحياز، وهي أساساً دول العالم المـــتخلف ، أكـــدت في إعلانها الصادر عن اجتماع "اكرا " في 1991/9/7 ، تأييدها لمطالب الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ،وشددت على ضرورة ربطهـــا بمطالـــب العدالـــة الاجتماعـــية والاقتصادية ، ورفضها للمحاولات الأمريكية والغربـــية لصـــياغة النظام العالمي الجديد وتحديد خصائصه وتوجهاته، وفقاً لسياسات الغرب ومصالحه ، ومعارضتها لمساعيه الرامية لاحتكار ثمار هذا النظام ونتائجه [3] .

ويـــنطوي إعـــلان دول عـــدم الإنحياز هذا ، على اعترافها الجماعي الرسمي بالأهمـــية الحـــيوية لمطالب الديمقراطية والتعددية، وضرورتها للمجتمع الإنساني من جهـــة ، وعلى إقرارها الضمني من جهة ثانية، بفشل سياساتها للاستعاضة عن مطلب الديمقراطـــية ومشـــاركة المجتمع المدني في العملية السياسية ، بمطلب إشباع حاجاتها الماديـــة الأساســـية. تلـــك السياسات التي جاءت نتائجها مخيبة للآمال تماماً ، بعد أن فرطت أطرافها بمطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية ، ولم تحصل في مقابل ذلك ، علـــى أي إشـــباع حقيقي أو دائم لمطالبها المادية الأولية والأساسية، وهو ما كان دليلا عملياً على الارتباط العميق والأكيد بين المطالب السياسية والاجتماعية ، وعدم إمكانية الاستعاضة بإحداها عن الآخر، أو إحلال بعضها محل بعض .

وإذ تعانـــي المجـــتمعات الإنســـانية خارج الإطار الرأسمالي الغربي من هذه المشـــكلات وأخـــرى كثـــيرة غيرها فإن معالجة أي منها لن يأتي بثماره إلا في إطار المعالجـــة الكلية لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة النيابية في هذه المجتمعات، مثلما كانت معالجـــة هـــذه العلاقـــة وإشـــكالياتها الأساس الذي قامت عليه الحداثة الأوربية وكل منجزاتها الإيجابية.

وحيـــث إن تلك المعالجة كانت ذات طبيعة وخصائص سياسية أولا وبالأساس، فسيكون مـــن الطبيعي الاستنتاج أن حل المشكلة السياسية في أي مجتمع، مشكلة علاقة المجتمع المدنـــي بالســـلطة الحاكمـــة ، قد لايكون الحل المباشر لمشكلات هذا المجتمع ، لكنه الإطار المناسب لحلها والمقدمة الصحيحة لمعالجتها.

ولما كانت مقدمات هذه الوقائع ونتائجها تنطبق على المجتمعات الإنسانية عامة والمـــتخلفة خاصة، فإنها تنطبق أيضا على المجتمعات العربية بوصفها جزءاً من هاتين الحالتيـــن ، لـــيكون الـــبدء بحل المشكلات السياسية في الحياة العربية ، هو الإطار المناسب والمقدمة الصحيحة ، لحل مشكلات هذه الحياة ومعالجة أزماتها .

إلا أن الأمـــور علـــى المستوى الإجرائي العملي ، ليست سهلة كما هو الأمر الآن علـــى المســـتوى الـــتجريدي النظري. فاختيار أي مجتمع لنموذج الحل المناسب لمشكلاته السياسية أو تصميمه لهذا النموذج إن اقتضت الضرورة ذلك، وتوفير الأسس والمتطلـــبات المادية والمعنوية اللازمة لنجاحه ... الخ ، كلها مشكلات جديدة لابد من مواجهـــتها وإيجـــاد الحلـــول لهـــا ، قـــبل الحديث عن قدرة الحل السياسي على حل

المشـــكلات السابقة . ولا تدعي هذه الدراسة أنها قادرة على تحقيق كل ذلك ، لأن مثل هذا الإدعاء سيكون أكبر من قدرتها ، ولأنها لا تستهدف أكثر من تقديم تصور أولي بهذا الشأن ، من خلال عرضها لصورة تحليلية مقارنة لتجربتي بناء الدولة والمجتمع المدنـــي فـــي الفضـــائين الحضـــاريين الغربي والعربي ، حيث يمثل النظام الليبرالي الديمقراطـــي القـــائم علـــى مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية جوهر الحل السياسي الأوربي.

ولمـــــا كانت إحـــدى هاتيـــن التجربتين (الغربية) قـــد أنجزت الجـــــزء الأساســـــي من مخططـــها ، بينما مازالت الأخرى (الغربية) مشروعاً قيد الإنجاز ، فقد كان من الضروري ان يجتمع في هذه الصورة ، ما هو كائن بما يجب أن يكون ، بفعل ارتباط هاتين الكينونتين ، بما يجعل كلاً منهما مقدمة للأخرى ونتيجة لها في آن واحـــد . مـــثلما ان وجود إحداهما أو معرفتها شرط لوجود الثانية ومعرفتها ودليلاً لها وعليها،و بفعل طبيعة الواقع العربي وظروفه التي تتصارع فيها كينونتان ، راهنة لكنها مرفوضـــة ، وغائـــبة لكـــنها منشودة . وهو ما تجسده قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني ، التي إما انها استجدت على الواقع العربي (المجتمع المدني)، أو أنها شهدت فيه عودة صاخبة وانتعاشاً ملحوظاً (الديمقراطية)، بفعل الظروف الدولية والاقليمـــية والعربـــية فـــي نهايات القرن العشرين، والتي جعلت هذه القضايا ،المتغير الأساســـي والحاكم في المشهد السياسي العالمي . واستنادا الى طبيعة عالمنا المعاصر عـــالم القـــرية الكوكبـــية والاعتمادية المتبادلة فقد أصبحت هذه القضايا قادرة على أن تمـــارس ضـــغطها علـــى الجزء العربي من هذا المشهد ، لتفرض عليه استيعابها في خطاباته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتفاعلاته الحياتية العملية .

ووفقـــاً لمـــنطق مـــنظري الموجـــة الثالثة للديمقراطية الغربية ، وكما ذهب (فوكوياما) في نهاية التاريخ [4] . و(هنتنجتون) في (صراع الحضارات) [5] ، فإن نجـــاح المجتمعات والنظم الليبرالية الديمقراطية مرجعه إلى خصائصها وآلياتها، وفي مقدمتها .

- وجود النظام السياسي واستقلال مؤسساته وفاعليتها.
- وجود المجتمع المدني واستقلال مؤسساته وفاعليتها .
- الديمقراطـــية والليبرالـــية كأســـاس لعلاقة التفاعل القانوني الشرعي بين المجتمع المدني والنظام السياسي.

فاكتســـبت بفعل ذلك ومن خلاله القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها ، وكانت تلك الخصـــائص والآلـــيات ، أداتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب انتصارها وهـــزيمة أعدائهـــا . وبعكســـه فـــإن افـــتقار المجتمعات والنظم الاستبدادية إلى هذه الخصـــائص والآلـــيات ، كان المصـــدر الأول والأهـــم لعجزهـــا عن حماية قيمها أو

تحقيق أهدافها ، وعلة فشلها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها .

وفي سياق هذا المنطق ، تمت استعادة الثنائيات أو المزدوجات التقليدية المتضادة ، بمنظور معاصر ، وأعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ، فبدلاً عن ثنائيات ، مزدوجات :

كفار / مؤمنين ، همج / متحضرين ، متخلفين / متقدمين

حلت ثنائيات / مزدوجات :

مستبدين / أحرار ، شموليين / ليبراليين ، دكتاتوريين / ديمقراطيين

وفي النموذجين ، كان الغرب مصدر تصميم هذه الثنائيات ومصدر استخدامها وإعمامها في آن واحد . لذلك فقد احتكر لنفسه عناصرها الإيجابية الخيرة (الإيمان ، التحضر ، التقدم) ثم (الحرية ، الليبرالية ، الديمقراطية)، وجعل عناصرها السلبية الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى ، التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي ، قريناً لـ (الكفر ، الهمجية ، التخلف) ثم (الاستبدادية ، الشمولية، الدكتاتورية) . وفي قسمة كهذه، من المحتم أن يكون الرهان التاريخي مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها ، ضد الثانية وعلى حساب مجتمعاتها وأنظمتها .

وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع ، إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية ، فإن من المتعذر رفض نتائجه كلياً، لأن بعض تلك النتائج مبني على وقائع ومقدمات صحيحة أبرزها ما يفيد حضور خصائص الديمقراطية والمجتمع المدني وآلياتهما في المجتمعات الليبرالية الغربية ، في مقابل غيابها أو شكليتها وانعدام فاعليتها في المجتمعات الأخرى ،و بخاصة المتخلفة ومن بينها المجتمعات العربية .

ولما كانت هذه الخصائص والآليات جزءاً من المكونات العامة لخصائص المجتمع السياسي الكلي (الدولة) وآلياته ، فإن حضورها أو غيابها ،فاعلية أدوارها أو شكليتها ، تغدو كلها مرهونة بنشأة الدولة ، ومحكومة بطبيعة مكوناتها وتوازناتها ، وقوانين اشتغالها وتفاعلها . لذلك فإن البحث عن علل وجود تلك الخصائص والآليات أو غيابها ، وتعيين فرص إيجادها أو متطلبات تفعيلها الآن أو مستقبلاً ،يفترض أن تكون البداية مع اصول نشأة الدولة ،لأن من المتعذر (أن ندرك الحياة بدون الدولة ... فإن الدولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا ، فنحن نعيش حياتنا في بدايتها وحتى نهايتها في اطار محدداتها) [6] . لذلك فإن أية محاولة لفهم أسباب المشكلات الواقعية ، واتجاهات تطورها ، لابد من أن تبدأ بفهم إطارها الأوسع (الدولة) والنظر إليها بواسطته ومن خلاله ، فكل إشكاليات الحياة و[illegible]اياها (هي في النهاية

إشـكاليات ذات صـلة بالدولـة) [7] . وعلـى هذا الأساس فإن معالجة موضوع هذه الدراسـة وإشكالياتها، ستمر عبر معاينة واقع الدولة في النموذجين الغربي والعربي ، وملاحظة ما يرتبط بهذا الواقع من مكونات أساسية تجسدها السلطة السياسية والمجتمع المدني والديمقراطية وعلاقاتها التفاعلية ، تمهيداً للوصـول من خلال ما هو كائن عربياً في هذا الخصوص إلى ما يجب أن يكون .

الدولة في النموذج الغربي

أولاً : السلطة السياسية :

إذا كانـت واقعـة تعـدد المجتمعات الإنسانية وتنوعها واختلافها قيمياً وثقافياً واجتماعـياً واقتصـادياً ، قد غدت من بديهيات المعرفة الحديثة وثوابتها الأولية ، التي جعلـت الوعي بالخصوصيـات الحضاريـة والمجتمعية وقبول اختلافاتها أمراً ممكناً، فـإن مـن نـتائج ذلـك ومستتبعاتـه ، الوعي بتعدد أشكال السلطة السياسية والقبول بتـنوعها واختلافها ، بقدر يتناسب وتعدد المجتمعات التي أنتجت تلك الأشكال السياسية السـلطوية ، وتـنوع ظروفها وخصائصها ، واختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية لنشأتها وتطورها [8] .

إلا ان الإقـرار بواقعة تنوع المجتمعات واختلاف مقوماتها وعناصرها ، بما فـي ذلك تنوع واختلاف الأشكال التنظيمية للسلطة السياسية فيها ، لا يمنع من الإقرار أيضـاً بوجـود أوجـه للتشابه والاشتراك بينها في قواسم اجتماعية سياسية ، قد تثبت تماثلهـا وتقاربها ، ولكنها لا يمكن أن تنفي اختلافها وتباينها ، وإن بدرجات متفاوتة . وعلـى هـذا الأساس ، فإن إنكار وجود تكنولوجيا سياسية شاملة، لا يعنى غياب مثل هـذه التكنولوجـيا ، التـي تشـترك كل الأنظمة في وجودها بنسب متفاوتة وأشكال متباينة[9] .

ولكـن يبدو أن الأمر يتجاوز حدود اشتراك الأنظمة الاجتماعية والسياسية في عناصـر التقنية السياسية ، ليصل إلى اشتراكها في الظاهرة السياسية التي هي أصل هـذه التقنـية ومصـدرها والإطـار الذي يحتويها. فلم يعد موضع شك أو خلاف أن (السياسـة) ، مـن حيـث هـي النشـاط النظري أو العملي المتعلق بحكم الجماعة الاجتماعـية وإدارة شؤونها ، واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها،وتوجيهها فـي الداخـل والخـارج ، تمثل ظاهرة تشترك كل المجتمعات الإنسانية في وجودها وممارستها، وإن بأشكال وأساليب تتناسب وطبيعة هذه المجتمعات وتستجيب لظروفها ومتطلباتها ، إذ لا غنى لأي مجتمع في كل عصر ومكان عن (السياسة) .

فالإنسان ، ليس كائناً اجتماعياً مفكراً فحسب ، بل إنه أيضاً كائن تختلف أهدافه ومطالبه وتتباين قدراته واستجاباته ، ومن المحتم أن يحتاج بصفتيه الفردية والاجتماعية إلى إدارة شؤونه واستثمار قدراته وضبط نشاطاته وتنظيم علاقاته وتوجيهها، بما يكفل للفرد وللجماعة الأمن وتجنب المخاطر ، وضمان المصالح وتحقيق الأهداف ، بأقل قدر ممكن من الموارد ، وبأكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذا هو جوهر السياسة وروحها .

وقد أكدت التجارب الاجتماعية سواء في صورها البدائية أم المتطورة ، أن وجود الإنسان في الإطار الاجتماعي ، يتطلب وجوداً مقابلاً وموازياً لقواعد وأنظمة لضبط سلوكه وتوجيه نشاطاته في هذا الإطار ومن أجله ، مما يفيد بوحدة الأساس الاجتماعي للظاهرة السياسية، ومن ثم حاجة كل المجتمعات الإنسانية إلى السلطة التي تتطلبها ممارسة السياسة ، ويقتضيها إنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها .

هكذا يغدو المجتمع والسياسة صنوان لا ينفصلان ، فلا مجتمع دون سياسة ولا سياسة دون مجتمع ، ليكون كل وجود اجتماعي وجوداً مركباً لأنه وفي آن واحد وجود اجتماعي وسياسي .

إلا أن ضرورة السياسة للمجتمع وضرورة المجتمع للسياسة لا تجعل منهما شيئاً واحداً، وإن كانا كذلك طوال العصور القديمة ، وفي ظل الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية وبسببها. لانهما وبالأصل متميزان وجودياً، بحكم تميز الكل (المجتمع) عن الجزء (السياسة) ، ومتميزان وظيفياً بحكم تميز الوظيفة (السياسة) عن مادتها و موضوعها وغايتها (المجتمع) ، وهو ما يؤسس لاستقلال الفضائين الاجتماعي والسياسي دون أن يتسبب ذلك في انفصالهما أو إحداث القطيعة بينهما .[10]

واذ تؤطر السياسة طيفاً واسعاً من الأفكار والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤون الجماعة الإنسانية ، فإن من الطبيعي أن يحتاج ذلك إلى بنية متكاملة من المؤسسات والهياكل التنظيمية والآليات الإجرائية التي تتجسد فيها السياسة وتتحقق من خلالها وبواسطتها .

وفي العادة فإن طبيعة هذه المؤسسات والهياكل والإجراءات ومستوي تطورها ودرجة استقلاليتها تتناسب وطبيعة الجماعة ، التي تنتجها وتلائم ظروف حياتها ومستوى تطورها ودرجة تمايز بنياتها المؤسسية واستقلالها الوظيفي عن بعضها . حيث تفرض الطبيعة الحية والمتفاعلة للجماعة الاجتماعية ، وتفترض أن تكون المؤسسات والهياكل والآليات السياسية فيها ، والتي تأخذ شكل النظام السياسي، مستجيبة لطبيعة هذه الجماعة وخصائصها من جهة،ومتناسبة مع متطلباتها ومصالحها وأهدافها من جهة ثانية . وهو ما جعل الأنظمة السياسية في العصور والمجتمعات السابقة تتخذ أشكالها التقليدية المعروفة والمناسبة لها والمتناسبة معها ، مثل رئاسة الجماعة الأسرية ، مشيخة القبيلة ، زعامة القرية، دولة المدينة ، المملكة ،

الامـــبراطورية ، الإمـــارة ، الإقطاعية ، الخلافة ، السلطنة ، وهذه كلها انظمة سياسية لكنها ليست دولاً " فليس كل مجتمع سياسي منظم دولة .. ثمة أشكال من السلطة لاتمت بصلة إلى الدولة " . (11)

وعلـــى هذا الأساس فإن ما تصفه الدراسات التاريخية الاجتماعية أو السياسية مـــن اشـــكال النظم السياسية بأنه دولة، إما أن يكون من الأشكال التقليدية القديمة للنظم السياســـية ، وعندها لا يكـــون وصفه كدولة وصفاً صحيحاً اذ لا يعدو حدود الاستعارة المجازيـــة التـــي لا تتطابق فيهـــا الصفة (الدولة) مع الموصوف (النظام السياسي التقلـــيدي) ، أو أن يكـــون الشـــكل الحديـــث للنظـــم السياسية ، والمقترن ظهوره بالحداثة الأوربية ، حيث نتج عنها وأنتجها في آن واحد (12) . وعندها يكون وصف هذا الشـــكل بأنه "دولة State" صحيحاً تماماً، لأنه الشكل الوحيد من أشكال النظم السياسية الـــذي تـــتطابق فـــيه صفة الدولة مع موصوفها، مع بقائه شكلاً واحداً فقط من أشكال السلطة السياسية في المجتمع ، ولكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد . (13)

هكـــذا تكـــون الدولة منبثقة عن مفهوم السياسة ومرتبطة به كلياً ، مثلما تنبثق عن هذا المفهوم وترتبط به كل الأشكال المفاهيمية التقليدية القديمة للسلطة السياسية في الـــتاريخ الإنســـاني ، وهو ما يجعل السلطة السياسية عامة والدولة تحديداً ، جزءاً من السياسة وليس العكس ، لأن الدولة لاتعدو أن تكون مجرد تجسيد كلي وظيفي مؤسسي للسياسة فحسب ، فيما يمكن أن نعتبر مفهوم السياسة على أنه أوسع نطاقاً من الدولة ، وفي الحقيقة فإن فكرة السياسة من الممكن ... أن تعرف بطرق متعددة ومتنوعة بما لا يتماشـــى مـــع فكرة الدولة ، فإن العديد من الانثروبولوجين والسوسيولوجين يمكن أن يطـــرحوا أن هناك شواهد متعددة على وجود مجتمعات سابقة للدولة ومجتمعات خالية من الدولة . وأن معظم العلماء متفقون على أن الدولة هي ظاهرة حديثة نسبياً في سجل الـــتاريخ الطويـــل للوجـــود الاجتماعي ، فإذا كانت هذه المجتمعات خاضعة لنوع من السلطة أو القواعد ، فإنه من الممكن الحديث عن وجود السياسة ولكن ليس الدولة (14).

واذا كـــان تعـــدد أشكال النظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها، مبعثاً للارتباك أو صعوبة الفهم ، فلا أحد يتحمل مسؤولية ذلك لأن اختلاف المجتمعات وتبايـــنها يضـــطرها أصلاً لإنتاج نماذج مختلفة من الأنظمة السياسية تناسبها وتتناسب معها ، حتى وإن كانـــت تستخدمهـــا لأهداف متماثلة. (15)

ومـــن بين الأشكال المختلفة للسلطة السياسية ، فإن الدولة تعود بنشأتها إلى التطورات الحضارية الكبرى في أوربا العصر الحديث ، وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلـــى كـــل عناصـــر الحياة الغربية ومستوياتها وأبعادها ، وهو ما بدأ منذ ق 15 ، ثم تسارعت وتائره خلال القرون اللاحقة ليبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدولة القومية في

أوربـــا أوآخر ق 18 .حيث كانت أوروبا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوتقة اجتماعية تفاعلت فيها وفي آن واحد شتى العوامل :

- السياسية : صراع السلطة المركزية مع الأمراء الاقطاعيين وأمراء الكنيسة
- الاقتصادية : صراع البرجوازية مع الاقطاع .
- الاجتماعـــية : صـــراع العامة مع سلطة الملوك المطلقة والمقدسة ، وسلطة الاقطاع والكنيسة .
- الفكرية : صراع الجديد مع القديم والعلم مع الموروث ، وعصر الأنوار والاصلاح الكنســـي ، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنية للقانون والســـلطة ، وفصل الدين عن السياسة ونظريات القومية السياسية وسيادة الأمة والسيادة الشعبية .

وكانـــت المحصلة الكلية لتفاعل هذه العوامل والصراعات التي أنتجتها ونتجت عنها ، هي ظهور "الدولة " كشكل مستحدث لممارسة السلطة السياسية وتنظيمها ، وفقا لـــتلك النـــتائج وبمـــا يســـتجيب لدواعيها ، الأمر الذي يعني مساهمة العديد من القوى الاجتماعية في إقامة هذه " الدولة "، قوى كانت كل منها تعمل من أجل أهداف ومقاصد تختلف عن أهداف القوى الاجتماعية الأخرى ومقاصدها .

فالارستقراطية كانت تبحث عن سلطة قادرة على ضمان حقوقها وأوضاعها المتفوقة ، وحمايتها من بعضها ومن المدن وبرجوازيتها المتنامية ، والبرجوازية كانت تبحث عن ســـلطة قـــادرة على دعم قدراتها المتنامية باستمرار ومساندتها فى صراعها مع السادة الارســـتقراطيين للتحرر من سيطرتهم الاقتصادية والسياسية . والعامة كانت تبحث عن ســـلطة قـــادرة علـــى حمايتها من الجميع بما في ذلك السلطة المطلقة للحكام والكنيسة والملـــوك أو الأمـــراء أو الحكام عموماً ، كانوا يبحثون عن سلطة قادرة على فرض إرادتهـــم علـــى الجمـــيع وفقـــاً لأسس شرعية مقبولة ، مما جعل بناء الدولة وسلطتها الجديدة، فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية أو معنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها بهذه المنافع كلها[16]

ولتســـتطيع السلطة الحاكمة تحقيق ذلك، كان لابد لها من امتلاك المقومات أو الشروط اللازمة له ، والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية للسلطة السياسية والمتمثلة في :

1. استقلال البنى المؤسسية والهياكل التنظيمية للسلطة السياسية وانفصالها عن باقي البنى الاجتماعية ومؤسساتها وهياكلها .
2. استقلال الإنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الإنشطة الوظيفية الاجتماعية الإخرى .
3. الطابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة ومناصبها .

وإذ دخلت أوروبا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة ، فقد كان من الطبيعي أن يصبح ابتكار الدولة، هو جوهر الحداثة الاوربية وسببها ونتيجتها في آن واحد ، سواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تتم ممارستها على المجتمع وفي إطاره ، أم فهمناها على أنها المجتمع بأسره منظوراً إليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي ، أو فهمناها على أنها الدولة في مقابل الدولة كأشخاص للقانون الدولي يتفاعلون في إطار النظام الدولي . (17)

هذه الدولة التي حققت الحداثة الأوربية وتحققت من خلالها ، فعلت ذلك اساساً في سياق تفكيكها للعمليتين السياسية والاجتماعية وفصلها بينهما ، مما جعل من الوظيفة السياسية وظيفة مستقلة تتولاها هيئة مستقلة ومتخصصة حصرياً بمزاولتها.(18) وهذا هو الإنجاز الأهم في ذلك السياق، لأنه كان الأساس الذي قام عليه اختلاف الدولة وتميزها عن الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، التي لم تعرف من قبل لا استقلال السياسي عن الاجتماعي ولا التخصص الوظيفي السياسي،وهو ما يعني أن أشكال السلطة تلك كانت تنظيما اجتماعيا بقدر ما هي تنظيم سياسي وبطريقة مباشرة ، و لم يكن فيها سياسة ولا دولة بمعني ضيق ومستقل (19) .وبذلك فقد أصبح من أبرز خصائص الدولة ومميزاتها ، الاعتراف باستقلال النطاقين / المدنيين الاجتماعي والسياسي عن بعضها علي المستويين الوجوديين المؤسسي والوظيفي ، مع الإقرار باستحالة افتراقهما وحتمية تعايشهما وتفاعلهما وتكامل أدوارهما .

ثانياً: المجتمع المدنى :

إن استقلال النظامين السياسي والاجتماعي وتخصصهما الوظيفي كأساس للشكل الجديد للسلطة السياسية (الدولة) ، قد مهد أيضاً لظهور مفهوم جديد هو " المجتمع المدني " بوصفه مقابلاً في إطار الدولة ومكافئاً للسلطة السياسية الحاكمة، وليكون ركناً آخر إلى جانب السلطة السياسية في بنية المفهوم الكلي الذي يحتويهما " الدولة " . وبذلك يكون استقلال أحدهما وانفصاله عن الآخر شرطاً لاستقلال الثاني وانفصاله عنه، وهو ما حدث بصورة متداخلة كلياً في إطار تجربة بناء الدولة والحداثة في الغرب إلى الحد الذي يتعذر معه تعيين أيهما أسبق استقلالا وانفصالا عن نظيره مما جعل تعريف أحدهما وتعيين حدوده مدخلا لتعريف الثاني وتعيين حدوده .

وهكـذا فـإن تعـريف السلطة السياسية من حيث هي " المؤسسات والهياكل والآليات المختصـة بالاحتكار الشرعي قانونيا واجتماعيا . لسلطة ممارسة وظائف الحكم وحق إدارة الشـؤون العامة للمجتمع وضبط علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية وتوجيهها داخلياً " سـيترتب علـيه تعـريف " المجـتمع المدني " بأنه " المؤسسات والهياكل الاجتماعية المسـتقلة وجوديـاً ووظيفياً عن مؤسسات السلطة السياسية وهياكلها ، والعاملة خارج نطاقها لحماية مصالح أعضائها وتحقيق أهدافهم " . وحيث أن ظهور " المجتمع المدني" وتحديـد مؤسسـاته ونطـاق اختصاصه، قد ارتبط من جهه بمقدمات الحداثة الأوربية ونـتائجها التـي تلازمت فيها عمليتا هدم بنية المجتمع القديم وتفكيك مؤسساته وتداعي أسسه، مثلما ارتبط من جهه ثانية ببناء المجتمع الجديد وإقامة مؤسساته وإرساء أسسه. فقـد تأثـر مفهوم " المجتمع المدني " بهذه العمليات من جوانب مختلفة ، وكانت إحدى نـتائج ذلـك حصـوله علـى صياغته الاصطلاحية اللغوية من تمييزه عن المجتمعين "السياسـي والدينـي" ليصبح دالاً على معنى الوجود الاجتماعي الخالص (المجتمعي لا السياسـي، الدنـيوي لا الديني ، المدني لا العسكري) . مثلما انه حصل على مؤسساته وأسسـه القيمـية الفكـرية ، من حلوله محل المجتمع التقليدي القديم القائم على النظام الاقطاعي والذي حل محله المجتمع الجديد "المدني " القائم على النظام الرأسمالي .

إن تغير القوى الطبقية الاجتماعية الفاعلة وتراتباتها وأدوارها ، استدعى تغيراً موازيـاً في الانساق القيمية والفكرية السائدة ، التي كان لابد من أن تستبدل بها وتحل محلهـا ، انسـاق جديـدة تعبر عن مصالح النظام الاجتماعي الطبقي الجديد وأهدافه ، وتستجيب لتطلعاته ومتطلباته. فكان أن ظهرت في هذا السياق قيم الليبرالية والفردية، والحقوق والحريات الإنسانية الأساسية ، ونظريات المصدر الشعبي الاجتماعي للسلطة، ودولـة القـانون ، والفصـل بيـن السلطات ، والعقد الاجتماعي، والإرادة الشعبية ، والمشـاركة المجتمعـية فـي العملـية السياسـية ، وفقا لمبادي الحرية ، والمساواة، والمواطنة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي الدوري للسلطة .

وبذلـك تأكد ظهور "المجتمع المدني " واتساع نطاقه إلى ما هو أبعد من حدود المعنـي الوجـودي الوظيفـي ، ليصبح دالا أيضا على إطار مفاهيمي يتضمن القيم والأفكـار الجديـدة التي تعبر عنه وتستجيب لضرورات استمراره ونشاطه في مقابل السلطة السياسية ذات التركيبة الدولتية وبموازاتها .

وقـد تجسدت هذه التحولات الاجتماعية والفكرية في الصياغة الجديدة لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية وفقا للقيم والأفكار الجديدة، تلك العلاقة القائمة على :

1. استقلال السياسي عن الاجتماعي / المدني وتمايزهما وظيفيا ومؤسسيا.
2. تكامل السياسي والاجتماعي / المدني وتعايشهما تفاعلياً .
3. الاختيار المجتمعي للسياسي على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص ، وحقه في مراقبته ومحاسبته وتغييره سلمياً وشرعياً ودورياً .
4. مسؤولية السياسي عن تجسيد إرادة المجتمع وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه. (20)

ولم يكن إنجاز ذلك أو الوصول اليه بالهين ولا اليسير ، لأن السلطة أية سلطة ، لا يمكن أن تسمح بخلق من ينافسها أو بوضع حدود على صلاحيتها وسلطاتها ، فهذا مما لا يتفق مع أي من المنطقين الفردي والاجتماعي للحياة الإنسانية ، لذلك فإن تعقيدا وتقنيا جديدين فرضا نفسيهما على علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني في أوروبا الحديثة ، مما أسس لظهور نوع جديد من أنظمة الحكم فيها ، بعيدا عن أشكال السلطة السياسية المقدسة والمطلقة التي كانت تعرفها من قبل .الأمر الذي تطلب تحقيقه جهوداً وتضحيات كبرى من المجتمع المدني ، ساهمت في تأسيس الشكل السلطوي الجديد وفرضه على معارضيه ، بقدر ما قيدت هذا الشكل السلطوي وحصرت سلطاته وحددت اختصاصاته ، منعا لنموه استبداديا ، من جديد ، بما يتعارض تماما مع الاتجاه للعام للتحولات الجارية في كل جوانب الحياة . فبدت صورة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني وفوقت طويل اقرب ما تكون إلي " اللعبة الصفرية " التي لا يربح أحد أطرافها إلا ما يحسره الطرف الآخر .وكان ذلك أمرا طبيعيا ومنطقيا لأن السلطة المطلقة وكما يقول جون لوك (لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني ، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني قط). (21)

وبفعل الصراعات المتكررة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني لينتزع كل منهما من الآخر أكبر قدر ممكن من المكاسب والحقوق ، فقد استقرت العلاقة بينهما في النهاية على مجموعة من المبادئ والقواعد والتشريعات ، التي اكتسبت تلك من العلاقة خلالها شرعية قانونية مؤسسية ،إلى جانب شرعيتها الاجتماعية المدنية ، مما سمح لها بالاستقرار والتواصل عبر الزمان والمكان و هي محمية من انتهاكات الطرفين ومحاولاتهما لاختراقهما .

وتمثلت تلك المبادئ والقواعد والتشريعات في :

- ميثاق التعاقدي بين متساويين .
- تكافؤ الحقوق والواجبات .
- تكامل الوظائف والأدوار .

فـــتم بذلـــك ضمان التوازن بين هذين الطرفين وتقليص احتمالات تعديل ميزان القوى بيـــنهما لصالح طرف على حساب الآخر ، ليصبح أساس " الدولة " وقاعدة العلاقة بين ركنـــيها " السلطة السياسية والمجتمع المدني " هو الفصل بين السلطة العامة والحريات الخاصة ، وليس الفصل بين المجتمع والسياسة لأنهما لا ينفصلان.

بذلك تجسدت الدولة، وهي كما سبق القول جوهر الحداثة الأوربية ومقدمتها ونتيجتها [22] ، في ثلاثة عناصر تكوينية :

1 – السلطة السياسية .

2– المجتمع المدني .

3 – مبادئ التفاعل بينهما و ضوابطه وآلياته .

والعنصـــر الأخير هو ما أصبح يعرف باسم " النظام الديمقراطي " وجوهره المشاركة الشـــعبية في العملية السياسية ، لتتخذ الدولة ونظام التفاعل فيها شكل مثلث متساوي الأضـــلاع قاعدته هي الديمقراطية / المشاركة السياسية الشعبية، التي يقوم عليها وجود السلطة السياسية والمجتمع المدني وتعايشهما وتفاعلاتهما، كضلعين متقابلين ومتكافئين فـــي هـــذا المثلـــث ، ليكون المجتمع المدني هو صانع الديمقراطية في الغرب الحديث ونتاجها مثلما أن الديمقراطية هي قاعدة علاقته بالسلطة وأساس تفاعلهما .

هـــذا الوجـــود السياسي الاجتماعي المؤسسي القانوني (الدولة) ، استمد قوته وقدرته علـــى الاستمرار من عناصر الشرعية الثلاثة التي يوفرها له تكوينه ونوعية علاقات التفاعل بين عناصره والمبادئ والآليات المنظمة لها ،وهي الشرعية الدستورية القانونية التـــي توفرها التشريعات المعلنة والمقبولة اجتماعيا وسياسيا ، والشرعية التمثيلية التي يوفـــرها تجســـيد الدولة وسلطتها السياسية لإرادة المجتمع المدني وأهدافه ومصالحه، والشـــرعية الانجازيـــة التي توفرها مسوؤلية الدولة وسلطتها السياسية على العمل من أجـــل تحقـــيق أهـــداف المجـــتمع المدنـــي وحماية مصالحه وإنجاز رهاناته الحاضرة والمستقبلية .

ثالثاً : الديمقراطية :

اذا كانـــت قـــوى المجـــتمع المدنـــي في صورها الأولية البسيطة أو الثانوية المركـــبة، وبالاشتراك مع السلطة السياسية أحياناً، وفي مواجهتها وأثناء الصراع معها فـــي أحيان أخرى . قد ساهمت في اعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها وإرساء قواعـــد جديـــدة لتعايشـــهما وتفاعلهما ، لتكون محصلة ذلك ظهور " الدولة " بمفهومها وتركيـــبها المميزيـــن ، وبوصفها كيانا كليا يجتمع في إطاره ركنا " السلطة السياسية و المجـــتمع المدني " في علاقة متكافئة بين مستقلين ومتساويين .فقد اقتضي ذلك وتطلب مـــن القوى المجتمعية صاحبة المصلحة الأولى والمباشرة في تحقيقه ، إنتاج وترسيخ

إطـــار عـــام مـــن المبادئ والآليات والمؤسسات ، تقوم عليه تلك العلاقة وتشتغل من خلالـــه، ضماناً لاستمرار الدور الاجتماعي في العملية السياسية من جهة ، ولمنع عودة الســـلطة السياســـية إلـــى طبيعتها التعسفية الاستبدادية المطلقة من جهة ثانية ، ومن ثم مصـــادرتها لمكاســـب المجـــتمع المدنـــي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المتحققة في إطار هذه " الدولة " وبواسطتها .

ولأن الأســـاس الذي تقوم عليـــه هـــذه المبادئ والآليات والمؤسسات هـــو أن المجـــتمع / الشـــعب أو الأمـــة ، هـــو مصدر كل السلطات وصاحب الحق الوحيد في ممارســـة وظائف الحكم ومسؤولياته ، مباشرة أو من خلال ممثليه . فقد اكتسب البناء السلطوي الجديد " الدولة الغربية "مفهوما وطابعا شعبيين جعلا منه "حكماً شعبياً "، وهو مـــا سمح باستعادة الوصف الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) لتسمية هذا النوع مـــن أنـــواع الحكم ، الذي تحتشد فيـــه مجموعـــة المبادئ والآليـــات والمؤسســـــات التي يتجســـد مـــن خلالها حكم الشـــعب . ولتصبح (الديمقراطية) منذ ذلك الوقت ، الركن الثالـــث مـــن أركـــان مثلث الدولة الغربية ، وهو الركن القاعدي فيها الذي يقوم عليه ركناها الآخران " السلطة السياسية والمجتمع المدني " ومنه يستمدان شروط وجودهما واشتغالهما وقوانين تفاعلهما.

ولعـــل فـــي وصـــف أرسطو لسمات الديمقراطية ، أساسا مناسبا لفهم طبيعة العلاقـــة بيـــنها وبيـــن الركنيـــن الآخرين للدولة " السلطة والمجتمع " حيث يعلن أن " الســـمتين المميزتين للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية ، المساواة هي الحق العام وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة " . (23)

ولأن هـــذه الســـمات هي بنفس القدر وذات المنظور ، سمات " الدولة " كشكل تنظيمي .مؤسســـي جديـــد لضـــبط العلاقة بين " السلطة السياسية والمجتمع المدني " ، فستكون الديمقراطـــية بذلـــك الخاصية المميزة للدولة وقاعدة أو قانون ضبط العلاقة بين ركنيها الآخريـــن ، ممـــا يسمح ، إن لم نقل يفرض ، إضافتها ركناً ثالثاً لهما، وتقديمها على ركن الإقليم الذي يمكن تضمينه أصلا في مفهومي السلطة السياسية أو المجتمع المدني. وبذلك يكون وجود هذه السمات أو غيابها ، دليلا على وجود الديمقراطية أو غيابها، أو بعبارة أخرى دليلا على أن موضوع بحثنـــا أو ملاحظتنـــا يتمتـــع بخصائـــص الدولة وشروطها أو أنه يفتقر اليها .

ويـــتجلى الارتباط العميق والأكيد بين الديمقراطية والسلطة السياسية والمجتمع المدني ، في اشتراكهم في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل منهم ويعمل وفقها كل منهم ، وهي :

- المساواة– المواطنة– الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية .
- الشرعية القانونية والاجتماعية للسلطة السياسية – تعدد السلطات والفصل بينها.
- التداول السلمي والدوري للسلطة .

وبحكم طبيعة الديمقراطية ونوعية خصائصها ومبادئها ، فقد اضطلعت بوظيفة تأسيس علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني على قواعد التوازن والتكافؤ والحقوق والواجبات المتقابلة . وترتب على ذلك اكتسابها طابعاً مركباً ، مما أهلها لأن تكون المنطلق والأسلوب والأداة لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية ، وإنجاز وظائفهما وتحقيق أهدافهما ، كل ضمن دائرة اختصاصها ومسؤولياتها. واذ امتدت مفاهيم الديمقراطية ومبادئها لتصل إلى كل أوجه الحياة وعناصرها، فقد ازدادت أهميتها و تأكدت ضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية ، حتى غدت مشروع الخلاص الأول لها ورهان حياتها الأهم .

ولان الديمقراطية ليست نفياً للسلطة ولا إثباتاً للفوضى ، بل تعييناً لحدود الفضاءات السياسية والاجتماعية و تشخيصاً لنظامي الحقوق والواجبات المتقابلة والمتكافئة لهما ، فقد بات مضمونها مزدوجا ، يقوم على استخدام مبادئها وآلياتها ومؤسساتها لتحقيق التوازن بين شرطي (الحرية والنظام) ضمن هذين الفضائين ، سواء في حال استقلالهما أم في حال تعايشهما وتفاعلهما.

وعلى هذا الأساس ، فإن غياب الديمقراطية كقاعدة لتنظيم علاقات السلطة والمجتمع وتفاعلاتهما ، سيترتب عليه غياب مقابل لأسس الحرية والنظام وقواعد الحقوق والواجبات ضمن هذين المدنيين ، ومن ثم الوقوع إما في مأزق الفوضى او في مستنقع الاستبداد ، وكلاهما نهاية لوجود الدولة ، وعوداً للسلطة غير محمود الى الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، لأن النزوع الاجتماعي لمزيد من الحقوق و الحريات القائم على تقليص حدود السلطة، يقابله نزوع سلطوي لمزيد من المسؤوليات والصلاحيات وتوسيع حدود السلطة. (24)

إلا أن وحدة الثوابت الديمقراطية ، لم تجعل منها حالة واحدة ، لأنها لم تولد أصلاً على هذا الحال ، ولا كانت كما نعرفها اليوم . فقد مرت الديمقراطية بتطورات وتغيرات عديدة ومتلاحقة ، فحذفت بعض عناصرها وعدلت بعضها وأضيف إليها غيرها . لذلك تتعدد أشكالها وتتنوع صيغ تطبيقها وآليات عملها ، بتعدد المجتمعات التي أنتجتها وطورتها ، وتنوع ظروفها ومجريات أحداثها ، وهو ما يعني إمكانية استنباط أشكال جديدة للديمقراطية وصيغ مستحدثة لها على مستوى التطبيقات وآليات العمل وأساليبه، بما تتناسب والخصوصيات المجتمعية تاريخيا وقيميا وحضاريا ،وبما تنعكس في صور مختلفة للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في البلدان خارج النطاق الحضاري الغربي ، والمنطلقة اجتماعيا إلى أقرب صورة ممكنة للنموذج

الديمقراطي الغربي، بوصفه النموذج الذي أتاح لمجتمعاته أفضل فرص الحياة وأكثرها إيجابية ، وان كان الجزء الأكبر من تلك الفرص قد توفر على حساب فرص الحياة ومقوماتها للشعوب غير الأوربية .

وبذلك تكون الديمقراطية كمبادئ وآليات لتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، قابلة للتكيف والصياغة باشكال تتجاوز نموذجها الغربي بفعل تطور أساليب الحياة الاجتماعية وتغير ظروفها وتعقد مشكلاتها وتحسن فرصها وإمكاناتها ، مع ارتهان ذلك بالإرادة المشتركة والمتفاعلة لطرفي هذه العلاقة ، ومدى قدرتهما على استيعاب ضرورات قيامها على قاعدتي التوازن والتكافؤ من جهة ، والحقوق والواجبات المتقابلة والمتساوية من جهة ثانية ، كشرط لازم لاستقرار هذه العلاقة واستمراريتها الإيجابية تحقيقا للمصالح والأهداف الخاصة والمشتركة لإطرافها.

الدولة في النموذج العربي

أولاً : السلطة السياسية :

اذا كانت "الدولة" مفهوما وتطبيقا ، وكما سبق عرضه ،نتاجاً غربياً حديثاً، فإنها تمثل في البيئة العربية ، نتاجاً فرعياً تابعاً للسياسات الرأسمالية الأوربية وتطورها الاستعماري الإمبريالي الذي دفع بها خارج نطاقها الجغرافي بقصد احتلال أقاليم جديدة لاستعمارها واستغلال ثرواتها ، وكان الإقليم العربي في الجزء الأكبر منه موضوعاً للصور المباشرة لهذا الاحتلال ، بينما خضع المتبقي منه للصور والآليات الاستعمارية غير المباشرة .

وتسهيلا لمهمات النهب الاستعماري للأقاليم الخاضعة ، بما فيما الأقاليم العربية ، فقد عمدت الدول الأوربية إلى بناء هياكل السلطة السياسية ومؤسساتها في هذه الأقاليم اعتمادا على النموذج الغربي ، لأسباب لعل أهمها قدرته على الاستجابة لمتطلبات العمل والانسجام مع أنظمة الحكم والإدارة في تلك الدول، ومعرفتها التفصيلية بخصائصه وقدراته وأساليب تحريكه وإعادة تشكيله والحصول منه على أفضل الخدمات، ولانه يسمح لها بفرصة مناسبة لتأكيد مزاعمها القائلة بتخلف الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، و حاجتها إلى المساعدة الغربية لتطويرها وتحديثها ، وهو ما يتحقق فعليا من خلال تأسيس الأنظمة السياسية والإدارية فيها على النمط الغربي . (25)

إلا أن إنشاء الأنظمة السياسية ذات البنية والطبيعة الأوربية بهياكلها ومؤسساتها الجديدة في الأقاليم غير الأوربية ، كان عملاً شكلياً ، اذ لم يصاحبه أو يترتب عليه أي تغيير في بنيتها الاجتماعية وخارج نطاق تشكيلاتها القانونية والإدارية. فنتجت عن ذلك ظاهرتان :

الاولـــى: اختلال سياقات التطور وتفاوت مستوياته ومنجزاته بين المؤسسات السياسية والاجتماعـــية فـــي البلدان العربية ،مما منع تطور علاقاتها نحو التعايش والتكامل في ظروف مماثلة لما حدث في الغرب .

الثانـــية : تنامـــي قدرات المؤسسات السياسية وتزايد احتكارها لمصادر القوة والتأثير الماديـــة والمعنوية ، على حساب قدرات المؤسسات الاجتماعية ، مما سمح للمؤسسات السياســـية بالـــتدخل المباشـــر فـــي اتجاهات النمو الاجتماعي، وساعدها على تشكيلها وصياغة عناصرها بما يتناسب ومصالح السلطة السياسية وأهدافها ، التي تراوحت بين التعبـــير عن المصالح الاستعمارية المتروبولية الغربية في المراحل الأولى ، والتعبير لاحقا عن مصالح النخب المحلية المدنية والعسكرية الحاكمة .

ونتـــيجة لذلك فقد اضمحلت تدريجياً ، وبشكل كلي تقريباً، الفرص القليلة المتاحة للنمو المستقل للمجتمعات العربية او تطورها كقوة موازية لقوة السلطة الحاكمة ومكافئة لها ، لتصبح هذه المجتمعات عاجزة تماما عن فرض إرادتها على السلطة بما يضمن تحقيق الشـــروط التـــي تحققـــت مـــن قـــبل في الغرب ، من حيث استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي و تخصصهما الوظيفي و تساويهما الحقوقي واشتراط قيام علاقات التفاعل بيـــنهما على قاعدة الديمقراطية ، وكان ذلك سببا ونتيجة في آن واحد لغياب ركنين من أركـــان مثلث الدولة الغربية في الواقع العربي هما (المجتمع المدني والديمقراطية) .

وبـــبقاء الســـلطة السياسية كمركز وحيد في أركان مثلث الدولة في الحالة العربية، فقد أتيحـــت لها فرصة النمو والتطور بشكل غير طبيعي ولا متوازن ، لتصبح هذه السلطة المحـــتكر الوحـــيد لكـــل مصادر القوة وحقوق استخدامها وحريات التصرف بها، في ظروف غياب القوى الاجتماعية العربية القادرة على المشاركة في اقامة هذه السلطة أو فرض إرادتها عليها لتقييدها وتعيين اختصاصاتها ومسؤولياتها . (26)

ســـاعد على ترسيخ هذه السلبيات وتعميقها، اندماج البلدان العربية في النظام الرأسمالي العالمـــي كمنـــتج أساسي للمواد الخام ، مما وفر للقوى الحاكمة في هذه البلدان، موارد مالـــية كبـــيرة جعلـــتها أكـــثر قـــدرة على النمو والتطور المستقل عن أدوار المجتمع ومشـــاركته فـــي العملـــية السياســـية ، وسمح لها باستخدام تلك الموارد لزيادة قوتها وتمركـــزها مـــن جهـــة، و لتحســـين بعض شروط الحياة ومظاهرها وكسب الفئات الاجتماعـــية المســـتفيدة مـــن ذلك من جهة ثانية ، والتأثير من جهة ثالثة في اتجاهات التطور الاجتماعي وصياغتها بما يخدم مصالح تلك القوى ويلائم سياساتها وأهدافها .

إلا أن الأنظمـــة السياسية العربية فشلت في الاستمرار في ذلك النهج لإسباب متنوعة، بعضـــها مرتبط بها وبعضها الآخر خاص بالظروف والتحولات السياسية والاقتصادية الدولـــية ، وثالثها خاص بتنامي الحاجات والمطالب الاجتماعية وعدم إمكانية الاستجابة لهـــا وفقا للسياقات المعمول بها في المراحل السابقة . كما فشلت تلك الأنظمة في تنفيذ الوعـــود الكبيرة التي أطلقتها حول التحديث أو التحرر أو تحسين ظروف مجتمعاتها أو

تحريـــر فلســـطين أو إقامـــة الوحدة العربية ، ففقدت بذلك آخر مصادر شرعيتها وهى (الشرعية الإنجازية) ، بعد ان فقدت من قبل مصدري شرعيتهما الآخرين (الشرعية الدستورية القانونية والتمثيلية الشعبية) ، فلا هي حققت ما وعدت به دساتيرها من قيم العدالـــة والمســـاواة واحـــترام حقـــوق الإنسان والمواطنة ، ولا هي عبرت عن إرادة مجـــتمعاتها ، ولا هـــي أنجزت لها أهدافها أو ما وعدتها به من منجزات اقتصادية أو اجتماعـــية أو سياســـية ، لتواجه جراء ذلك أزمة الفقدان الكامل لشرعيتها وضرورات استمرارها ، التي أصبحت في ظل هذه الظروف أزمة متسعة ومركبة تتعلق بالدولة مثلما بالسلطة .

هكـــذا أصـــبحت الأنظمة السياسية العربية ، غير قابلة للتصنيف كدول ، من الناحيتيـــن المفاهيمـــية الـــنظرية والواقعية العملية ، لافتقارها إلى شروط هذا المفهوم وأسســـه المـــتعلقة بالاســـتقلال البنـــيوي والوظيفـــي للمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والسياســـية، والطبيعة المؤسسية غير المشخصنة للسلطة السياسية ووظائفها ، مثلما هو الأمـــر فـــي الغرب . ولافتقارها إلى شرعية الوجود والاستمرار كسلطة سياسية بفعل معاناتها من جملة أزمات عجزت عن حلها وإيجاد معالجات لها وتشمل أزمات " الهوية والشـــرعية والمشـــاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع " مما أضعف قدرتها على الفعل دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط لمصادر قوتها المادية ووسائلها القسرية . [27]

وازداد الأمـــر ســـوءاً بعد أن اتسعت سلطة هذه الأنظمة وتركزت فيها مصادر القسر والإرغـــام وامـــتدت أدوارها واتسع نطاق تدخلها في الحياة الاجتماعية ليصل إلى حد الـــتدخل فـــي تفاصيل الحياة الشخصية ، جامعة في يدها كل الخيوط المحركة، لتصبح هـــيكلاً مؤسســـيا ســـلطويا، شموليا ومستبدا في علاقته بمجتمعه ، بقدر ما هو منقطع العلاقة به ومعزول عنه .

وهـــذا ماعبر عنه أحد الباحثين العرب حين وصف حال الأنظمة العربية بأنها "ضيعت مضمون الدولة الحديثة واستبدلته بمضامين الدولة السلطانية أو العصبوية (طائفيـــة أو قبلـــية أو حزبية) وتقاليدها وخصائصها الازلية " .[28] حتى أصبح استخدام مصطلح الدولـــة لوصـــف هذه الأنظمة ، مجرد استخدام لغوي مجازي، يخلو من أي مضمون واقعي حقيقي .

ولعـــل أسوأ ما وصلت إليه أحوال الأنظمة السياسية العربية الحديثة وسياساتها الراهنة من نتائج، هو تعارض قيمها و مبادئها وأهدافها ، مع قيم مجتمعاتها ومبادئها وأهدافها " ممـــا جعـــل قطاعـــات واسعة من المواطنين ترى فيما سبق من حكم أجنبي أو تقليدي قديم،علـــى ســـيئاته، أفضـــل مما ارتدت اليه تحت أنظمتها الوطنية او الشعبية " . [29]

الأمـــر الـــذي زاده سوءاً الطابع الوراثي الذي اكتسبته الأنظمة " الثورية " العربية مع بدايـــات القـــرن الحـــادي والعشـــرين والذي بات يؤذن بظهور نموذج جديد للأنظمة السياســـية، يمكـــن تســـميته " بالملكيات الثورية " أو إن شئت " الجمهوريات الملكية

الثورية " على الرغم مما ينطوي عليه هذا الوصف من تناقض يثير السخرية والمرارة ولكن هذه ليست إلا سخرية الواقع ومرارة أحداثه .

ومما يمنح هذه الوقائع والأفكار قدراً مقبولاً من الموضوعية والمصداقية، هو عـدم اقتصـار مظاهر الأزمة السياسية العربية التي تؤشرها وتحدد مقدماتها ونتائجها على نظام عربي دون آخر، اذ هي في واقع الأمر ظاهرة عامة و مشتركة بين مختلف الأنظمـة العربـية بل وبين القوى السياسية العربية، خارج السلطة أو المعارضة لها . وان ملامح هذه الأزمة ومظاهرها لم تتغير حتى في الحالات التي تغيرت فيها الأنظمة والقـوى والأحزاب الحاكمة فيها ، مما بعني ان جذورها كامنة في بنية الواقع السياسي العربي وقيمه وقواعد العمل فيه . (30)

وعلـى أساس مما تقدم يمكن القول بافتقار النظم السياسية العربية لمشروعية التأسـيس أصـلاً ، ومعاناتهـا من جملة مظاهر سلبية لاحقة حددها أحد الباحثين في كونها: (31)

- أنظمـة انتقالـية غـير مستقرة ومفتقرة الى نموذج مرجح لاقامة سلطتها السياسية ومؤسساتها
- أنظمـة تابعة للقوى الأجنبية وخاضعة لسياساتها وبرامجها بصور متنوعة ومتدرجة من التبعية المباشرة وغير المباشرة .
- أنظمة تسلطية تحتكر السلطة والثروة والقوة وتمنع التعددية السياسية وتنتهك الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها .
- أنظمـة محـدودة الفاعلـية تعـثرت في إنجاز مشاريعها وتحقيق رهاناتها الوطنية والقومية على حد سواء .
- أنظمـة غـير شرعية تفتقر إلى الرضا والقبول المجتمعين مما جعلها انظمة تعسفية مستبدة .

ثانيـاً : المجتمـع المدنـي :

يعـد مفهوم " المجتمع المدني" من المفاهيم الحديثة الوافدة إلى المجتمع العربي وخطاباته الفكرية في مدى زمني لايتجاوز الثلث الأخيرمن القرن العشرين.

وعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم ، وعدم الاتفاق علىٰ عناصره وشروطه في البيئيين العربيتين الثقافية والسياسية ، ومقاربته فيهما باشكال غير مباشرة وغير مستقلة، ومن خلال المقاربات الغربية الكلاسيكية والحديثة له . فقد بات (المجتمع المدني) ومفهومه وتجسـيداته، بؤرة الاهتمام العربي ومادته الأساسية، وأحد أوسع المفاهيم حضوراً في خطاباتـه المعاصرة وبأشكال تراوحت بين المعالجـة الأكاديمية المنهجية، والدعوات السياسـية التبشـيرية، والمقـالات الصحفية ... الخ في سياقات قد تتبنى هذا المفهوم وتدعو إليه ، أو تعارضه وتحرض عليه .

ويعـــود انتشـــار مفهـــوم (المجتمع المدني) ورواجه ، إلى تحوله إلى حامل فكـــري بديل حل لدى الكثيرين محل حواملهم العقائدية السابقة القومية أو الأشتراكية أو الشـــيوعية أو الليبرالـــية أو الدينـــية، ليصبح بديلاً لتلك الحوامل التي فقدت جدواها ومصـــداقيتها عندهم أو عند غيرهم، مما أحوجهم لإدماجها في الحامل الفكري الجديد ، لإكسابها طابعاً عصرياً جديداً يسمح بتمريرها في الأجواء الثقافية والسياسية التي قد لا تستسيغ أشكالها أو حواملها التقليدية السابقة .

واذا كـــان هـــذا مفهـــوم (المجـــتمع المدني) دالا في المنظور الغربي على المؤسســـات المجتمعية المدنية غير الحكومية خارج نطاق المجتمع السياسي ومؤسساته السلطوية، والتي تتميز بطابعها الإرادي التطوعي ، وتشكيلاتها التنظيمية الاصطناعية، والانـــتماء الشخصـــي والمباشر إليها ، ونشاطاتها الجماعية الغائية ، مثل (الأحزاب ، الـــنقابات ، الجميعات الاجتماعية والثقافية ، المؤسسات التعليمية ، المؤسسات الدينية ، المؤسســـات الإعلامية) والعاملة لتحقيق أهداف متباينة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومهنية . فهي إذاً مؤسسات اجتماعية اصطناعية تنظيمية، يقيمها أفراد المجتمع إراديـــاً، وينـــتمون إلـــيها بشكل شخصي ومباشر، بقصد استخدامها للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ومصالحهم وحمايتها وتحقيق متطلباتها .

فـــإن غياب المقابل العربي لمثل هذه المؤسسات ، أو وجودها فيه ولكن بإشكال وأدوار تخـــتلف عـــن أشكال مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها في الغرب . فإن ذلك يطرح علـــى الفكـــر العربي التعويض عن ذلك الاختلاف ، إما بتوسيع مفهوم المجتمع المدني ليشـــمل أيضـــاً المؤسســـات التقليدية الطبيعية مثل (القبيلة / الجماعة الدينية) بسبب الحضـــور الواســـع والمؤثـــر لهذه المؤسسات وقيمها وأدوارها في الحياة العربية ، أو تعديـــل المفهـــوم لإعطائه مضموناً جديداً يتناسب مع اشكال الموسسات المدنية العربية ويســـمح بإدراجهـــا مع الأشكال التنظيمية المؤسسية الحديثة في نطاق واحد . لتصبح المؤسســـات التقليدية قابلة للتموضع في إطار المفهوم الجديـــد وقابلـــة للاشتغـــال فيه ومعه ، بحكم افتقارها الأولى للوعي السياسي اللازم لذلك [32] .

إن افـــتراض الاقـــتران بيـــن ركن (المجتمع المدني) وتكويناته من جهة ، ومفهـــوم الدولـــة وأركانها الأخرى (السلطة السياسية والديمقراطية) من جهة ثانية ، يترتـــب علـــيه افتراض مقابل ومضاد ، يفيد بأن غياب هذا الركن سيترتب عليه غياب شـــرط أساسي من شروط الدولة وأركانها ، ومن ثم غياب الدولة كمفهوم كلي ، مثلما أن غياب الدولة يعني غياب (المجتمع المدني) [33] .

ووفقـــاً للـــتجربة الاجتماعـــية السياسية العربية الحديثة والمعاصرة ، فإن أنظمة الحكم العربـــية التـــي تأسســـت في ظروف غياب مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في تأسيســـها ، بقيت مجرد أنظمة حكم ، ولم يقدر لها بفعل غياب الشروط اللازمة لذلك، أن تتحول إلى دولة .

ولأن احـــتمالات حـــدوث هذا التحول المرتبط بوجود المجتمع المدني وفاعليته، تعني فقدان السلطة لجزء كبير من وظائفها واختصاصاتها ، وتقييدها والحد من مسؤولياتها، التـــي ستعود في هذه الحالة إلى المجتمع المدني ، ليصبح شريكاً مكافئاً للسلطة، ورقيباً علـــيها، وقـــيداً على سلطاتها . فقد حرصت الأنظمة العربية على الإفادة القصوى من ســـلطاتها وقدراتها المادية والمعنوية وتغلغلها الشامل في كل مرافق الحياة وتحكمها في كـــل مفاصـــلها ، لـــتوجه جزءاً أساسياً من أهدافها وسياساتها وقدراتها إلى المؤسسات الاجتماعـــية ، التقليدية منها والحديثة على السواء (قبائل ، طوائف، أحزاب ، نقابات ، جمعـــيات... الـــخ) ، بقصـــد إخضاعها وتطويعها ، فإن تعذر تحقيق ذلك عمدت إلى الغائهـــا كلـــيا وتفكيكها ، أو إقامة بدائل سلطوية لها . فقضت بذلك على فرصة تكوين مؤسسات مجتمعية مدنية قادرة على المشاركة في العملية السياسية ، بعد أن سبقت إلى القضـــاء علـــى الفرص والاحتمالات الأخرى السياسية الحزبية والبرلمانية والإعلامية لمـــثل هـــذه المشـــاركة ، أو جعلـــتها مشاركة صورية خالية من كل مضمون حقيقي حي[34].

وقـــد اتخـــذت الإســـتراتيجيات السياسية العربية ثلاثة مسارات للسيطرة على المجتمع المدني العربي ومؤسساته :

1 .القضـــاء علـــى المعارضـــة السياسية أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

2. القضـــاء علـــى المؤسســـات الإجتماعية المستقلة أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها .

3. القضـــاء على الأسس المادية المستقلة لمؤسسات المجتمع المدني أو السيطرة عليها وإحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

وتمـــثل هـــذه المســـارات فـــي مقدماتهـــا ونتائجها خرقاً فاضحاً لتشريعات الدســـتورية والقانونـــيه العربية ، وتدل على شكليتها وانعدام مصداقيتها ، من حيث أن تلـــك التشريعات تنص على حرية تكوين المؤسسات الاجتماعية الأهلية المدنية، وتبيح إقامة التنظيمات غير الحكومية ، وتعترف بحق المواطنين في الانتماء اليها والمشاركة في نشاطاتها .

إلا أن هذه التشريعات ذاتها ، تفرض أشكالاً متنوعة من القيود على تكوين المؤسسات المدنـــية وتحـــد من حركتها واستقلاليتها ، سواء بالرقابة عليها أم التدخل في شؤونها ، وتفـــرض عليها الالتزام بأهداف السياسات الحكومية ، وتلزمها بإبلاغ الجهات الرسمية بجـــداول أعمالها وحساباتها ، كل ذلك تحت مظلة دواعي الأمن والمحافظة على النظام العام وسلامة السلطة والدولة [35] .

والمشكلة ان كل ذلك لم يمنح الأنظمة العربية لا المزيد من القوة ولا الاستقرار، فصلاحياتها الواسعة وتخصصاتها المتعددة وأجهزتها ووسائلها المختلفة، تخفي وراءها واقع الضعف والهشاشة الذي يعاني منه كل وجود غير شرعي مفروض على بيئته بالقوة والإرغام . فضلاً عن ان وجود هذه الأنظمة في وسط متخلف ومتأزم، لا يمكن إلا أن يجعلها هي الأخرى متخلفة ومتأزمة [36] .

أما المحصلة فهي انعدام فرص قيام مؤسسات مجتمع مدني حقيقية ومؤثرة ، وتعطيل الفاعلية النسبية لما هو قائم منها الآن ، ومن تم ترسيخ الطابع المركزي المهيمن للسلطة الحاكمة دون تحولها إلى دولة ، ليس فقط لأن شرطيها أو ركنيها الأوليين (السلطة السياسية والمجتمع المدني) غائبان أو حاضران بصورة تماثل الغياب فحسب، بل ولأن الشرط اللازم لحضورهما وتدويلهما (تحولهما الى دوله) غائب هو الآخر ، وهذا الشرط أوالركن هو الديمقراطية .

ثالثاً : الديمقراطية :

يرجع تاريخ الانشغال العربي بقضية الديمقراطية ومحورها ولبها (المشاركة الشعبية في العملية السياسية) ، إلى بدايات عصر النهضة العربية الحديثة ، من خلال الاهتمام بطبيعة أنظمة الحكم ووظائفها وأهدافها ، ونوع العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع، وصولاً من كل ذلك إلى أسس التحديث اللازم لمواجهة التحديات الكبرى التي كان يعيشها العقل والواقع العربيين [37] .

وبقيام أنظمة الحكم الجديدة بعد سقوط الدولة العثمانية وانتقال البلدان العربية من نطاق نفوذها إلى نطاق النفوذ الغربي الاستعماري ، وبفعل الدور الذي قامت به الدول الاستعمارية في تشكيل هذه الأنظمة وقيامها وفقاً للنموذج السياسي السائد في الغرب ، عاشت هذه البلدان ومجتمعاتها لحظة لي الية ديمقراطية ، لم يقدر لها ان تتعمق وتصحح مساراتها ، ولا أن تستمر أو تعيش طويلاً . فقد سقطت تلك الأنظمة وتجاربها الديمقراطية الوليدة على يد النخب العسكرية التي أقامت انظمة زعمت أنها ذات خصائص وأهداف ثورية وقومية واشتراكية، واستبدلت بالأنظمة القديمة أنظمة جديدة للسلطة المطلقة قيدت الحقوق والحريات السياسية للقوى الاجتماعية تحت دعاوى تحقيق الاستقلال وحماية الثورة ومقاومة الاستعمار وبناء الاشتراكية ، حتى أصبحت الأنظمة الموصوفة بالوطنية والقومية صاحبة الريادة في (إفراغ الوعاء الديمقراطي من أي محتوى جدي له)[38] .

وسواء أكانت هناك مسوغات واقعية حقيقية لهذه السياسات أم لم تكن ، فإن نتيجتها هي تراجع المنطق الديمقراطي وآلياته وفرصه ، إلى أبعد مما كان عليه أيام الدولة العثمانية .

ولعل أخطر ما يواجهه المطلب الديمقراطي من مآزق ، هو أنه مطلب معلن للجميع، السلطة الحاكمة والمعارضة على حد سواء ، بقدر ما هو مطلب مرفوض لديهم جميعاً. فليست الأنظمة الحاكمة العربية هي وحدها التي انتهكت الديمقراطية وعرقلت مسيرتها، بل شاركتها في ذلك حتى الأحزاب والقوى المعارضة التي حاولت الالتفاف على الديمقراطية من خلال التلاعب اللفظي بمفهوم الديمقراطية بالذات تحت غطاء (الديمقراطية الصحيحة) أو (ديمقراطية الشعب العامل .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الاجتماعية) .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الثورية) .. أو تحت غطاء (الحرية).حتى أصبح من مميزات المعارضة العربية افتقارها إلى المحتوي الديمقراطي داخليا وسلوكيا، وان الديمقراطية ليست على قائمة أولوياتها .[39]

أما ما تضمنته الدساتير والتشريعات العربية في هذا الشأن، فإنه لم يحقق إنجازاً ديمقراطيا حقيقيا ،على الرغم من كثرته، وبقيت الديمقراطية في معظم الأقطار العربية مجرد " نص دستوري جامد لاروح فيه ، ويتجلي ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية والاستئثار بكل السلطات وانتشار أزمة الشرعية وفشل النموذج الغربي للديمقراطية البرلمانية " . [40]

وإذا كانت الأنظمة العربية قد عطلت التشريعات والآليات الديمقراطية التي نصت عليها دساتيرها وقوانينها، فإنها قد فعلت ذلك وهي مطمئنة، لأنها في الحقيقة تسترجع هبات ومنح قدمتها من قبل لمجتمعاتها ثم استردتها عندما وجدت ضرورة لاستردادها ، دون أن تجد من يراجعها في ذلك أو يمنعها من القيام به[41] .وليس في مثل هذا التصرف موضع للنقد لأن صاحب الهبة استرجعها، وما يقتضي النقد هو الاعتقاد بإمكانية الحصول على مكاسب كبرى مثل الديمقراطية والاحتفاظ بها بهذه الطريقة ، ونسيان أو تناسي طبيعتها كرهان مجتمعي أساسي، تنتزعه القوى الاجتماعية من السلطة أو تفرضه عليها وتجبرها على احترامه والالتزام بقواعده مثلما حدث في تجربة بناء الدولة في الغرب .

وعلى الرغم من أن المطلب الديمقراطي بات يعيش عصراً جديداً من الصعود والانتعاش في ظل ظروف أصبحت توصف بأنها " الكونية الديمقراطية"[42] بفعل تلاحق التحولات العالمية ذات المضمون الديمقراطي وتراكمها، حتى أصبحت للديمقراطية المكانة الأولى بين المطالب الاجتماعية بل تقدمت حتى على مطلب الخبز " بقدر ما اصبح الشعب العربي يعتقد أن حرمانه من الخبز قائم هو نفسه على حرمانه من الحرية في كل معانيها .[43]

إلا أن ذلك لم يدفع بأي من الأنظمة العربية نحو تطبيق حقيقي وفعال للديمقراطية، بفعل خشيتها من أي نوع من المشاركة الشعبية التي يمكن أن تنطوي في رأيها على

احـــتمالات التسريع بعمليات تغيير في هذه الأنظمة، مما جعلها تعارضها وتتصدى لها باستخدام موسع للقمع وهو ما ينتج عنه مزيد من الفساد والانهيار السياسي فيها.

واستخلاصـــاً مما تقدم فإن الأنظمة السياسية العربية بإشكالها المختلفة، تفتقر إلـــى شرطين / ركنين من أركان الدولة هما " المجتمع المدني و الديمقراطية " ويترتب على ذلك فقدان الأركان اللازمة لقيام الدولة فىهذه المجتمعات أولاً ، وثانياً أن الشرط/ الركـــن المتبقـــي مـــنها " السلطة السياسية " يتخذ طابعاً مختلفاً كلياً عن طابع السلطة السياسية ومضمونها في إطار النموذج الغربي للدول، ويجعله أقرب إلى صور السلطة السياسية التقليدية القديمة منه إلى صورتها الحديثة " الدولة ".

أمـــا " المجـــتمع المدني " وهو الشرط الثاني لوجود الدولة، فهو غائب حاضر ، غائب دوراً وتاثـــيراً وذاتـــا فاعلـــة ، و حاضـــر موضوعاً ومادة لسياسات السلطة وآلياتها القسرية،حتى بات مشروع تحديث المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية مرهونا بإحياء المجـــتمعات المدنـــية فـــيها وتفعيل المطالب الديمقراطية من حيث أن كلا منهما شرط للآخـــر وقريـــن له . فقوة المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته ، يقيدان السلطة السياسية ويلـــزمانها بتعييـــن الحـــدود بيـــنها وبيـــن مجتمعها على مستوى الحريات والحقوق والواجبات، وتحقيق ذلك يضمن استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي،وتعايشهما وفقاً لمبادئ التعايش والمساواة والتكافؤ والتخصص . ومبادئ الديمقراطية وآلياتها تضمنان تفـــاعل السياســـي والاجتماعي، وتمنعان امتداد أحدهما على حساب الآخر أو انتقاصه لحقوقـــه او حـــرياته . دون أن يكـــون المقصود من ذلك في الحالين ، خلق معارضة سياسية في مواجهة السلطة أو إلغاء وظائف السلطة وتفكيك هياكلها، بل تعيين حدودها ومـــنحها الشـــرعية وتهيئة الأجواء المناسبة لحل أزماتها، وإلا فإنها ستواجـــه أزمـــة الاستمراريـــة والمحافظـــة على الوجود إن عاجلاً أو اجلاً .

ومما تقدم نستنتج :

<u>أولاً</u>: أن حل المشكلات / الأزمات السياسية في المجتمعات العربية ومعالجتها ، هو المدخـــل لحـــل مشكلاتها /ازماتها الأخرى ، وشرط وجوبي لنجاح أية معالجة مقترحة لها.

<u>ثانياً</u>: ان مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني، هو جوهر المشكلة السياسية في المجتمعات العربية وكل المجتمعات الأخرى.

<u>ثالـــثا</u>: أن الاستجابة لمطلب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، اذا كانت ستحل المشكلة السياســـية في البلدان العربية ، فإنها وفي نفس الوقت ستكون الأساس الذي تقوم عليه حلول باقي المشكلات في هذه البلدان، والضمان الأهم لنجاح معالجاتها .

وبـــناء على ذلك، فإن المقاومة الأخطر للمطلب الديمقراطي مصدرها معارضة القوى الغربـــية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي ترى أن دور البلدان العربية ومعها باقي الـــبلدان المـــتخلفة، يقتصـــر على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية وتوفير متطلبات نشاطها الاقتصادي ، وان الخطر الذي يتهدد هذا الدور مصدره الاستجابة لمطالب تلك البلدان وشعوبها في إقامة أنظمة ديمقراطية، يمكن أن تكون يوما ما قادرة علي أعادة النظر في العلاقات غير المتكافئة بينها وبين المجتمعات الصناعية الغربية .

لذلـــك فـــإن الأنظمـــة الغربية المستفيدة من تخلف البلدان العربية واستمرار أنظمتها الســـلطوية المستبدة ، تفضل أن تتعطل مسيرتها الديمقراطية وتزداد استبدادية الأنظمة الحاكمـــة فـــيها، لأن ذلـــك يخـــدم مصالحها أكثر مما تخدمها الانظمة ذات التوجهات الديمقراطـــية وهـــذا مـــا يجعل الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة يتبنيان خارج أقالـــيمهما مفهومـــا للديمقراطية يفرغها من أي محتوي حقيقي يضمن فرصاً للمشاركة السياســـية الشـــعبية يمكـــن أن تنتهـــي إلى سياسات تهدد المصالح الامريكية والغربية وتعرضها للخطر . [44] ومن ثم فإن أي موقف عربي معارض للديمقراطية ،سيكون أولاً وأخـــيراً انحـــيازاً لمصـــالح الولايات المتحدة والغرب ،حتى وإن كان هذا الرأي صـــادرا عـــن أنظمة الحكم العربية ، ويجعل من الأخيرة في هذه الحالة حليفا للغرب وأميركا، ضد مصالح الأمة العربية ومجتمعاتها وضد حاضرها ومستقبلها .

الهوامـــــــش

1. فـالـح عـبـد الجـبار – الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق – مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع – القاهرة – 1995– مقدمة سعد الدين إبراهيم ص ص 7–8
2. السـيد يسـين – الكونـية والأصولية وما بعد الحداثة – أسئلة القرن الحادي والعشرين –المكتبة الاكاديمية – القاهرة – ط 1 – 1996 – ص 50 .
3. المصدر السابق – ص ص 56 –61 .
4. فرنسـيس فوكوياما – نهاية التاريخ – دار الحضارة الجديدة – بيروت – ط 1 –1993.
5. صموئيـل هنتنجتـون – صـدام الحضـارات وإعادة بناء النظام العالمي – الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – مصراتة – ط1 –1999 .
6. اندروفنسـنت – نظـريـات الدولة – دار الجيل – دار الرواد – بيروت – طرابلس– ط1– 1997 ص 15 .
7. المصدر السابق – ص 19.
8. برتـران بـادي –الدولـتان : الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام – المركـز الثقافي العربي – بيروت – الدار البيضاء – ط1–1996 – ص 6 وما بعدها .
9. المصدر السابق – ص 6 .
10. المصدر السابق – ص 132 وما بعدها .
11. بوردو – الدولة – مصدر سابق – ص 17 .
12. فنسنت – نظريات الدولة – مصدر سابق – ص 25 .
13. فيليـب بـرو – علم الاجتماع السياسـي – المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر – بيروت ط 1 – 1998 – ص 83 .
14. فنسنت –نظريات الدولة – مصدر سابق – ص 19.
15. انظـر: بـول كلافال – المكان والسلطة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت – ط1 –1995.
16. بادي – الدولتان – مصدر سابق– ص ص 130 – 131.
17. برو– علم الاجتماع السياسي –مصدر سابق – ص ص 76 – 106.
18. بادي – الدولتان –مصدر سابق – ص 126 وما بعدها .
19. عبدالله العروي – الدولة – دار التنوير– بيروت – ط3 – 1984– ص 50.

20A– حول مفهوم المجتمع المدني وشروطه وآلياته انظر :

- كـــريم ابوحـــلاوة – إشكالية ومفهوم المجتمع المدني – النشأة والتطور والتجليات – الأهالي للطباعة والنشر – دمشق – ط1-1998

- عزمي بشارة – المجتمع المدني – دراسة نقدية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط1 – 1998

- نـــدوة – المجـــتمع المدنـــي فـــي الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطيـــة – مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة – بيروت – ط1 – 1992

20 B . انظر للتفاصيل : بادي – الدولتان – مصدر سابق

21 .جـــون لـــوك – في الحكـــم المدني – اللجنة الدولية لترجمة الروائع – بيروت – 1959 ص 189

22 . بادي – الدولتان –مصدر سابق – ص 126

23 . أرســـطـــو – السياســـة- الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتاب – القاهرة – ط2 – 1979 – ص 424 .

24. انظر للتفاصيل :-

- تـــوم بوتومـــور – علـــم الاجتماع السياسي – دار الطليعة – بيروت – ط 1 1986
- ثـــناء عـــبدالله فـــؤاد – آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت–ط1-1997 .

25. انظر للتفاصيل :

- برهان غليون – نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة –المركز الثقافي العربي – بيروت –الرباط – ط1 – 1990
- نزيه نصيف الايوبي – العرب ومشكلة الدولة – دار الساقي – بيروت – لندن – ط1-1992
- محمـــد جابـــر الانصاري – تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- ط1- 1994

26. خلـــدون حســـن النقيب – الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط2 –1996 –ص 39 .

27. انظر للتفاصيل :
- حسنين توفيق ابراهيم – ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط2 – 1999.
- وضـــاح شـــرارة – استئناف البدء محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ – دار الحداثة – بيروت– 1981 .
- النقيب – الدولة التسلطية – مصدر سابق .
- الانصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق .
28 . عبدالاله بلقزيز – نحن والديمقراطية – مجلة المستقبل العربي – بيروت – عدد 236 –ت1 1998 .
29 . الانصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق – ص31.
30. وليد خدوري – القومية العربية والديمقراطية – في :-
- بـــرهان غلـيون وآخـــرون – الديمقراطـــية والأحزاب في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –ط1–1999 – ص 40
- انظر ايضاً : الأنصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق – ص 17 .
31. ابراهيم – ظاهرة العنف السياسي – مصدر سابق – ص ص 27–28.
32. عـبدالله العـــروي – مفهـــوم الحـــريـــة – المركز الثقافي العربي – بيروت – الدار البيضاء ،1981–ص34
33. خـــيري حمـــــاد – معقـب – ندوة المجتمـــع المدنـــي فـــي الوطـــن العربي – مصدر سابـــق – ص 533
34 – انظر للتفاصيل :
- النقيب – الدولة التسلطية – مصدر سابق
- ثناء – آليات التغير الديمقراطي – مصدر سابق
- علـــي الصـــاوي – التنظيمات غير الحكومية – مجلة شؤون عربية – عدد 75 – ايلول – 1993
35. ثناء – آليات التغيير الديمقراطي – مصدر سابق – 292
36. المصدر السابق – ص 284 .
37. أحمد صدقي الدجاني – تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث في : نـــدوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – ط1– 1984 – ص 115
38. خدوري – القومية العربية والديمقراطية – مصدر سابق –ص ص 38–39

39. جورج طرابيشي – الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية في :
– برهان غليون وآخرون – الديمقراطية والأحزاب – مصدر سابق – ص 72
40. محمد المجذوب – الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي – منشورات عويدات – بيروت – باريس –ط1–1980–ص5–ص59
انظر ايضاً :
– ثناء – آليات التحول الديمقراطي – مصدر سابق – ص 67 .
41. علي محمد فخرو – حول الديمقراطية في البلدان العربية – مجلة المستقبل العربي –بيروت – عدد 236 – ت1 – 1998.
42. بلقزيز – نحن والديمقراطية – مصدر سابق
43. برهان غليون – حول الخيار الديمقراطي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط1–1994 .
44. نعوم شومسكي – إعاقة الديمقراطية –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت– ط1 –1992 – ص ص 66– 67 – ص 288 .
وأيضا هنتنجتون – صدام الحضارات – مصدر سابق .